الحلقة الدراسية
حول تعزيز بناء القدرات فى مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية
بكين ٦-١٢ يونيو ٢٠١٢

ابتسام الجعفراوى*

تم عقد الحلقة الدراسية حول تعزيز بناء القدرات فى مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية خلال الفترة ٦-١٢ يونيو ٢١٠٢ بعاصمة جمهورية الصين الشعبية – بكين.

ضمت الحلقة إلى جانب الجلسة الافتتاحية عدداً من المحاضرات والزيارات الميدانية لمناطق مخططة حديثاً ومناطق صناعية وأخرى لبعض الموانى الساحلية، بالإضافة إلى منطقة خضراء تراعى الأبعاد البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما تضمنت الحلقة جلسة نقاشية، وأخرى لعرض التجارب الاقتصادية والاجتماعية للدول المشاركة والخطوط الرئيسة لخططها التنموية فى هذين المجالين، بالإضافة إلى أهم مجالات التعاون الممكنة مع دولة الصين.

وقد شارك فى الحلقة الدراسية ٤١ دارسًا كممثلين رفيعى المستوى لنحو ٢٣ دولة منها مصر، السودان، سوريا، اليمن، لبنان، أريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا،

* أستاذ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٣.

غانا، سورينام، جرينادا، فيجى، طاجستان، قرقزتان، چورچيا، لاوس، أكوادور، باكستان. وقد حضر الحلقة مجموعة من الوزراء من كل من السودان، أوغندا، فيجى، أرتيريا، جرينادا.

تناولت المحاضرات موضوعات حول التطور التاريخى لإعداد الخطة الخمسية للتنمية فى دولة الصين، وأوضاع الاقتصاد الكلى للصين، وإنجازات الخطة الخمسية الحادية عشرة، وأهم أهداف مكونات الخطة الخمسية الثانية عشر ٢٠١٢ – ٢٠١٧، وعن تمويل مشروعات الخطة.

كما تضمن برنامج الحلقة الدراسية مجموعة من الزيارات التى تهدف إلى التعريف بمظاهر التقدم التى شهدتها الصين خاصة بمنطقة "تيان چن" وتمت زيارة الإدارة المركزية للتخطيط الحضرى، ومصنع لإنتاج السيارات، ومصنع آخر لإنتاج طاقة الرياح، ومشروع إنشاء منطقة خضراء تراعى الأبعاد البيئية، وميناء تيان چن، بالإضافة إلى ذلك وفى إطار التعريف بالثقافة والحضارة الصينية تمت زيارة المدينة الممنوعة، ومتحف الصين فى العاصمة بكين.

وقد أوضحت مجموعة المحاضرات أنه تم منذ الخمسينيات حتى الآن إعداد ١٢ خطة خمسية. وقد تم الانتهاء من إحدى عشرة خطة وجارى العمل بالخطة الخمسية الثانية عشرة والتى بدأت عام ٢٠١٢ وتمتد حتى عام ٢٠١٧. وقد تطور اقتصاد الصين خلال الثلاثين عاماً الماضية من نظام مخطط مركزيا إلى نظام موجه نحو السوق، ومن اقتصاد مغلق يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى إلى اقتصاد مفتوح يعتمد على التجارة الخارجية، إلا أن ذلك لم يلغ دور التخطيط فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حققت الصين خلال ٣٠ عاما عددًا من الإنجازات لعل من أهمها:

- معدلات نمو عالية زادت على ١٠٪.
- أصبح الناتج المحلى الإجمالى للصين الثانى على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة.
- أكبر احتياطى نقدى فى العالم (أكثر من ٣ تريليونات).

- محطة رئيسية للاستثمارات الأجنبية (تريليون دولار أمريكى يتم استثمارها فى الصين).
- سلع أكثر تباع فى السوق العالمى تحمل صنع فى الصين.
- كما تم تطوير البنية التحتية مثل الطرق السريعة، القطارات فائقة السرعة، ميناء للحاويات، الاتصالات، والإنترنت.

أما العائد على المواطن الصينى مع هذا النمو السريع فتمثل فى:

- تزايد نصيب الفرد من الناتج من ٢٣٠ دولارًا أمريكيًّا عام ١٩٨٧ إلى ٥٠٠٠ دولار أمريكى عام ٢٠١١.
- أسرع تخفيض للفقر على مستوى العالم من ٣٠٠ مليون فقير فى الثمانينيات إلى ٣ ملايين فقير فقط الآن.
- تزايد نصيب الفرد من المساحة الإسكانية من ٧,٦ متر مربع ، و١,٨ متر مربع فى الحضر والريف على التوالى إلى ٣٠ مترًا مربعًا و٣٤ مترًا مربعًا على التوالى.
- بالإضافة إلى تحسين رأس المال البشرى، حيث يتم تخريج ٥,٧ مليون خريج جامعى سنوياً.

وتهدف خطط التنمية إلى تخفيض تدريجى لمعدلات النمو العالية، حتى وصلت إلى ٩,٢٪ عام ٢٠١١، وتهدف إلى الوصول إلى ٧٪ عام ٢٠٢٠. وذلك بهدف ضمان استدامة عملية النمو، ولعدم تعريض الاقتصاد لهزات شديدة خاصة فى أعقاب الأزمة العالمية التى ضربت العديد من دول العالم.

وتتبنى الصين سياسة لإعادة هيكلة الاقتصاد لتحقيق وتطوير حقيقى للاقتصاد وليس مجرد معدلات نمو مرتفعة. وذلك من خلال زيادة نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج الإجمالى خاصة السلع ذات المحتوى التكنولوچى العالمى Hightech ، والصناعات المرتبطة بإنتاج الطاقة المتجددة، كما تهتم الصين بتشجيع الابتكار. وجدير بالذكر أن الإنفاق على البحث والتطوير ينمو بمعدل ٢٠٪ سنوياً وتعد الصين ثانى دولة فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على البحث والتطوير من حيث القيمة المطلقة.

كما تهدف الصين إلى تطوير الخدمات وتحقيق التوازن الجغرافى فى عملية التنمية، والاهتمام بالبعد الاجتماعى وتحسين مستوى معيشة الأفراد بالإضافى إلى بناء مجتمع صديق للبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ويأتى الاهتمام بالجانب الاجتماعى من خلال التوسع فى خلق فرص عمل، والتوسع فى التأمين الاجتماعى فى المناطق الريفية، وذلك بالبدء بالمناطق الأكثر غنى التى تتوفر لديها موارد تساهم فى تمويل نظام التأمين الاجتماعى. كما تهتم ببرامج الإسكان الاجتماعى فى الحضر، وتقوم بمشروع لتجديد المساكن غير الآمنة فى الريف.

وفى إطار الجانب الاجتماعى هناك اهتمام بتطوير التعليم، ونشر الديمقراطية السياسية، وتطوير ومراجعة القوانين والقواعد التنظيمية المختلفة.

وقد أظهرت الزيارات الميدانية مدى التطور الذى لحق بعمليات تخطيط المدن والتخطيط الصناعى من خلال المصانع العملاقة لإنتاج السيارات والطاقة المتجددة للرياح، بالإضافة إلى تطوير الموانى وصناعة السفن وإنشاء مناطق خضراء مبنية على أسس علمية فى التخطيط والمتابعة.

وتسعى الصين إلى توطيد التعاون مع الدول النامية من خلال كل من التعاون الفنى والتمويل المالى بشروط ميسرة لم تفصح عنها تاركة المجال للتفاوض الثنائى مع كل دولة. ويمكن لمصر أن تستفيد من خبرات الصين الشعبية فى تطوير ميناء بور سعيد أو منطقة قناة السويس لتقديم مركز صناعى، تجارى، وخدمى. كذلك يمكن الاستفادة بخبرتها فى مجال الحفاظ على البيئة وبحوث الطاقة المتجددة. وعلى الجانب الاجتماعى يمكن الاستفادة بخبراتها فى مجال الإسكان الاجتماعى وتجديد المساكن غير الآمنة، وفى مد مظلة التأمين الاجتماعى للمناطق الريفية وإن كان ذلك يعتمد فى المقام الأول على توفير فرص العمل أولاً.